



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name اسم الطالب منى محمد وصل الله البكري

Students I.D الرقم الجامعي ٢٠٢١٢٠٢٦٨٥

Section

Bachelor

Date

18 / 02 / 2021

Course Code

MGM112

Introduction to economics

Instructions:

تحدث عن اهم الأزمات الاقتصادية التي هزت العالم من حيث الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ونتائجها.
*بما لا يزيد عن صفحة من خلال فهمك لأحداثها.

*يرفع الاختبار ب صيغة pdf

مع تحيات محبكم إبراهيم رائد عبد الكريم

Ibraheem@esu.edu.sa

للاستفسار من خلال البريد الإلكتروني

Instructor's Name: Dr. Ibrahim read

ويذكر صدى التحذيرات العالمية بأزمات سابقة كبرى عصفت باقتصادات العالم، خاصة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ وعام ٢٠٠٧، حين احتاجت الاقتصادات العالمية إلى سنوات من أجل التعافي.

فيما يلي خمس من أكبر وأخطر الأزمات الاقتصادية العالمية، كما أوردتها الموسوعة البريطانية بريتانكا

١. الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٩

تعتبر هذه الأزمة هي الأسوأ خلال القرن العشرين، ويعتقد أنها بدأت عندما انهارت سوق الأسهم الأميركية في عام ١٩٢٩، ولاحقا تفاقم الأمر بسبب السياسات الاقتصادية الفقيرة للإدارة الأميركية آنذاك.

استمر الكساد عشر سنوات تقريبا، وأسفر عن خسارة هائلة في الدخل ومعدلات بطالة قياسية ونقص في الإنتاج، خاصة في الدول الصناعية، وفي الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة حوالي ٢٥ في المئة في ذروة الأزمة عام ١٩٣٣.

٢. أزمة أسعار النفط ١٩٧٣

بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣.

وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة، وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك، سمي الاقتصاديون هذه الفترة باسم "Stagflation"، أي الركود زائد التضخم، وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل الأزمة.

٣. الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

أدت الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٧ إلى ركود كبير، يعتبر أشد أزمة اقتصادية منذ ركود عام ١٩٢٩، وأحدث ركود ٢٠٠٧ دمارا في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ"الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، ما أدى إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر ٢٠٠٨، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على شفا الانهيار.

تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبوقة، واستغرق التعافي نحو ١٠ سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف ومليارات الدولارات.

٤. فيروس كورونا: التداعيات الاقتصادية ستكون "أسوأ من أزمة الكساد الكبير"

وقالت كريستالينا جورجييفا مديرة صندوق النقد الدولي، إن العالم يواجه أسوأ أزمة اقتصادية، منذ الكساد الكبير، الذي وقع في ثلاثينيات القرن الماضي.

وتوقعت جورجييفا أن يشهد عام ٢٠٢١ انتعاشا جزئيا فقط؛ إذ أجبرت الإجراءات الاحترازية، التي فرضتها الحكومات، العديد من الشركات على الإغلاق وتسريح الموظفين.

وفي وقت سابق، قالت دراسة للأمم المتحدة إن ٨١ في المئة من القوى العاملة في العالم، التي تقدر بنحو ٣,٣ مليارات شخص، قد أغلقت أماكن عملهم، بشكل كامل أو جزئي، بسبب تفشي المرض.

وصاغت جورجييفا، مديرة صندوق النقد الدولي، تقييمها السوداوي في ملاحظات، قبيل اجتماعات الربيع، التي يعقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقالت إن الأسواق الناشئة والدول النامية ستكون الأكثر تضررا، ما يتطلب مساعدة خارجية تقدر بمئات المليارات من الدولارات.

وقالت جورجييفا: توقعنا نموا إيجابيا في دخل الفرد، في أكثر من ١٦٠ دولة من أعضاء الصندوق خلال عام ٢٠٢٠.

وتابعت: "اليوم انقلب هذا الرقم رأسا على عقب. نتوقع الآن أن تشهد أكثر من ١٧٠ دولة تراجعاً في دخل الفرد هذا العام".

وأضافت: "في الواقع، نتوقع أسوأ تداعيات اقتصادية منذ الكساد الكبير".

وقالت: "أؤكد أن ثمة غموضا هائلا بشأن التوقعات. وقد يزداد الوضع سوءا اعتمادا على العديد من العوامل المتغيرة، بما في ذلك مدة استمرار تفشي الوباء".

وفي وقت سابق حذرت منظمة العمل الدولية، وهي إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة، من أن الوباء يمثل "أشد أزمة" منذ الحرب العالمية الثانية.

وقالت المنظمة إنه من المتوقع أن يؤدي تفشي المرض، إلى إلغاء ٦,٧ في المئة من ساعات العمل في جميع أنحاء العالم، ما يعني فقدان ١٩٥ مليون عامل بدوام كامل لوظائفهم.

وحذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أن الاقتصاد العالمي سيستغرق سنواتٍ حتى يتعافى.

وقال الأمين العام للمنظمة، أنجيل غوريا، إن الاقتصادات تعاني من صدمة، أكبر مما كانت عليه بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول الإرهابية عام ٢٠٠١، أو الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.